التغيرات في كمية انتاج وأسعار النفط وأثره على الازمة الأقتصادية والسياسية في العراق للمدة (2003م-2020 م)

م.م أسماء عباس شغيت
sdyasma5234@uomustansiriyah.edu.iq
م.م رسل محمد غفوري
rusulmohammed.rm@uomustansiriyah.edu.iq
م.د نغم أحمد مصلح
nagam.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
أ.م.د حنان حسين دريول
hananhussan75@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية / قسم الجغرافية
أ.م.د محمود فوزي محمود
dr.mahmoudfawzy1976@gmail
جامعة المنوفية /كلية الاداب/ قسم الجغرافية/جمهورية مصر العربية

مستخلص البحث:

تكمن اهمية البحث في التعرف على العلاقة بين التغيرات في كمية انتاج واسعار النفط وأثرها المباشر وغير المباشر على الازمة الاقتصادية والسياسية في العراق، من خلال التوزيع الجغرافي لحقول النفط الجنوبية والشمالية للإنتاج النفطي واثره على التنمية الاقليمية وعدم التوازن الاقتصادي في العراق للمدة (2003م-2020م) ،نتيجة لاعتماد الدولة العراقية بشكل كبير على الايرادات النفطية ، حيث يشكل النفط أكثر من 90% من الموازنة العامة. فمنذ عام 2003م، نلاحظ قد شهد العراق تقلبات حادة في اسعار النفط، مما انعكس بشكل واضح على الاداء الاقتصادي والسياسي مما سبب ازمات في تمويل المشروعات والخدمات وكذلك ادى الى تدهور البنية التحتية وتصاعد معدلات البطالة والفقر، وخاصة في المناطق الغير نفطية .اما من الناحية السياسية ، فقد ساهمت هذه الازمات في زيادة التوترات الداخلية ،وتفاقم المشكلات المختلفة في العراق ، وتفاوت في توزيع الثروة النفطية في الجنوب، في حين تعاني مناطق الوسط والشمال من ضعف التنمية الاقتصادية في العراق حيث كانت من ابرز الاستنتاجات الي توصل لها البحث هي التذبذب في اسعار النفط العالمية ، بالاضافة الى ضعف الادارة الاقتصادية ، وهما ابرز اسباب هشاشة الاقتصاد العراقي، وقد اقترح البحث ضرورة تنويع مصادر الدخل ، وتفعيل السياسات الاقتصادية المستدامة ، مع اعتماد تخطيط جغرافي عادل لغرض توزيع الايرادات النفطية بما يحقق التوازن بين المحافظات. تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية والكمية في التمثيل الكارتوكرافي لغرض معرفة الاختلافات والتباينات المكانية لهذه الظاهرة موضوع البحث وتحديد العوامل والتأثيرات التي تقف خلف هذا الاختلاف.

الكلمات المفتاحية :اسعار النفط ،انتاج النفط، ايرادات ،تغيرات اقتصادية وسياسية.

المقدمة:

يشكل مورد النفط احدى الموارد المهمة والاساسية في تمويل موازنة الدولة وان اي خلل يصيب هذا المورد سوف يلقى بتاثيراته على الموازنة ، وبالتالي اصبحت الموازنة العامة مرتبطة باسعار وحجم انتاج النفط الخام ،وقد لعبت عوامل عدة في احداث تغيرات في اسعار النفط منها العوامل المادية والعوامل الاقتصادية والسياسية ، فقد وصل سعر برميل النفط مع بداية عام 2015م حوالي 50 دولار للبرميل مما شكل عبئ كبير على الموازنه العامة على اعتبار ان الايرادات المتحققة من تصدير النفط هي المحرك الاساسي لعجلة التنمية وادارة كل قطاعات الدولة . وقد شهدالعالم خلال الفترة من عام 2003-2020 م تغيرات كبيرة في انتاج اسعار النفط، حيث يعد النفط من اهم الموارد الطبيعية التي تلعب دورا حيويا في الاقتصاد العالمي ، حيث تؤثر تقلبات اسعاره وانتاجه بشكل مباشر على مؤشرات النمو والتضخم ومستويات البطالة فضلا عن تأثيرها الجغرافي وتوزيع حقول النفط في العراق وتفاوت تلك البيانات بين الشمال والجنوب ، ممأأثر على استقرار الانتاج مثل تأثر المناطق الجنوبية بالصراعات ،مما ادى الى تقلبات في الانتاج فمنذ عام 2003-2020م نلاحظ قد شهد العراق تحولات كبيرة في قطاع النفط ، مما انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد والسياسة مع تأثيرات جغرافية ملحوظة، وكذلك تأثر اسعار النفط بتقلبات عالمية ،حيث شهد ارتفاعا حادا في عام 2008م، ثم انخفاضا كبيرا في عام 2014م بسبب زيادة العرض. مما تسببت هذه التقلبات في تأثيرات اقتصادية مباشرة على العراق ، مثل تقليص الايرادات النفطية وزيادة العجز المالي.

مشكلة الدراسة:

صيغت مشكلة البحث بالسؤال الاتي:هل هناك اثر للتغيرات في كميات انتاج واسعار النفط على الازمة الاقتصادية والسياسية في العراق وتتفرع من هذه المشكلة هناك عدة تسأولات هي:

1-هل هنالك اثر أساسي في التغيرات بالنسبة لكمية انتاج اسعار النفط الذي يتركه القطاع الاقتصادي والسياسي في العراق ؟

2-ما مدى أمكانية قدرة التغيرات النفطية واثرها على الازمة الاقتصادية والسياسية وداستها جغرافيا بحيث يمكنها اعطاء رؤية واضحة عن للتوزيع الجغرافي لحقول النفط الشمالية والجنوبية في منطقة البحث ؟

3- هل هناك تباين في انخفاض اسعار النفط خلال الفترة من 2003-2020م وكيف اثرت على طبيعة الازمة الاقتصادية والسياسية في العراق ؟

4- هل يوجد تباين في ارتفاع الانتاج النفطي بحيث ينعكس دائما على تحسن الاقتصاد العراقي والسياسي من ناحية ضعف الادارة ووجود فساد اداري في منطقة البحث؟

فرضية البحث :

لغرض الإجابة عن الأسئلة التي تخص مشكلة البحث في أعلاه فقد كانت الفرضية كالاتي :

1-هناك إمكانية في قدرة التغيرات النفطية واثرها على الازمة الاقتصادية والسياسية ودراستها جغرافيا بحيث يمكن ان تعطي رؤية واضحة عن التوزيع الجغرافي لحقول النفط الشمالية والجنوبية لمنطقة البحث.

2- هناك اثر اساسي في تغيرات كمية انتاج النفط واسعاره وتاثره في الازمة الاقتصادية والسياسية في العراق.

3-يوجد هناك ارتفاع وتباين في معدلات كمية انتاج النفط الخام واسعاره مما لا ينعكس دائما على تحسن الاقتصادي والسياسي مما يؤدي الى ضعف الادارة والعجز المالي في العراق.

4- يوجد تباين في ارتفاع الانتاج النفطي بحيث ينعكس دائما على الاقتصاد العراقي والسياسي من ناحية ضعف الادارة ووجود فساد اداري في منطقة البحث.

أهداف البحث:

1-يهدف البحث في التعرف على معرفة حجم معدلات انتاج النفط واسعاره ومدى مساهمة القطاع النفطي الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020م) ومدى مساهمته في الموازنة العامة للدولة .

2- معرفة مساهمة القطاعات الغير النفطية في التمويل ومدى فاعليتها في فترات انخفاض ايرادات النفط الناتجة من التقلبات في اسعار النفط العالمية .

3-تقديم بيانات دقيقة عن كمية انتاج النفط الخام واسعاره واثره على الازمة الاقتصادية والسياسية لغرض معالجة هذه المشكلة المهمة في منطقة البحث.

4-فهم التباين من خلال التوزيع الجغرافي لحقول النفط الشمالية والجنوبية و تحديد الانخفاض والارتفاع لاسعار النفط بين السنوات المتعلقة بموضوع البحث .

هيكلية البحث :تضمن البحث ثلاث مباحث اختص المبحث الاول بدراسة(اهمية النفط العراقي وتوزيع الحقول النفطية الشمالية والجنوبية) اما المبحث الثاني فقد تضمن (التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على ارتفاع وانخفاض اسعار النفط المنتج و المصدر من العراق) اما المبحث الثالث فقد تضمن (الاثار والازمات الناتجة على انتاج النفط وتأثره بالواقع الاقتصادي السياسي في العراق محليا وعالميا) للمدة (2014-2020م)

المبحث الأول

أولاً : اهمية النفط العراقي

يعد النفط محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما يتمتع به من مزايا هامة وعديدة . فهو سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء . لذلك فالنفط من أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول وأمنها فمن خلال سيطرتها عليه تتحكم في الصراع العالمي بأسره باعتباره مؤشراً حقيقياً لقياس تقدم الأمم وازدهارها ، وتزداد أهمية النفط هذه في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. بالإضافة الى تصاعد أهميته واستراتيجيته العسكرية حتى بعد انتشار استعمال الطاقة الذرية .

وتتبع أهمية النفط الاستراتيجية هذه من حقيقتين أولاهما كونه مصدرا للطاقة ولأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيمياوية والبتروكيماوية المختلفة ، فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية وتتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض نفقات انتاجه، بالإضافة الى ما ينتجه من مزايا أخرى تعتبر ضرورية لوسائل النقل الحديثة كالسرعة وغيرها (1).

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي ، فهو يعتبر الممول الرئيسي لموازنات الدولة ، مما جعل عملية التنمية الاقتصادية مرهونة بإيراداته النفطية المصدرة، فتزداد المشاريع التنموية بزيادة ايراداته وتنخفض بانخفاض هذه الايرادات في فترة السبعينات والخدمية حتى اصبح العراق في صدارة بلدان المنطقة بهذه المشاريع بسبب زيادة الايرادات النفطية ، الا ان هذه الايرادات ما لبثت ان انخفضت في فترة الثمانينات والتسعينات بسبب الحروب والحصار الاقتصادي، وانخفض معها المشاريع التنموية ودخل العراق في سبات في المشاريع لكن الايرادات النفطية عادت مرة اخرى الى مسارها التصاعدي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة انهيار النظام السابق من جهة وارتفاع اسعار النفط من جهة اخرى.

ثانياً : التوزيع الجغرافي لحقول نفط

1. التوزيع الجغرافي لحقول نفط الشمال والوسط

وتشمل حقول النفط الوسطى والشمالية(2) :

1- **حقل كركوك :** وهو خامس أكبر حقل في العالم من حيث السعة وهو عبارة عن هضبة يقطعها نهر الزاب الصغير ويبلغ طوله حوالي (٩٦.٥) كم في عرض يبلغ حوالي أربعة كم، ويتراوح عمق آبار حقل كركوك بين (٤٥٠) متراً الى تسعمائة متر ومعدل انتاج البئر الواحد (٣٥) الف برميل يومياً .
وعند بداية استغلال حقل كركوك في العهد الملكي العراقي كان عدد آباره (٤٤) وبعد تأميم النفط العراقي وفي سنة ١٩٧٣ كان الحقل يضم (٤٧) بئراً منتجة و(٨٨) للمراقبة والاستكشافات وبئراً واحداً لحقن الماء و (٥٥) بئراً مغلقة . ويحتوى حقل كركوك الآن على أكثر من (٣٣٠) بئراً منتجة وعددها في ازدياد فقد بلغ انتاج نفط الشمال خلال عام (٢٠٠٣) حوالي (٥٠٠) الف برميل يومياً .

2- **حقل باي حسن :** يقع غرب حقل كركوك على شكل موازي له في الاتجاه ، وآبار باي حسن اعمق من ابار حقل كركوك وعمقاً يبلغ بين الف وخمسمائة متر الى ثلاثة الاف متر . وبدأ الانتاج فيه منذ يونيو / حزيران ١٩٥٩ الى الان .

3- **حقل جمبور :** شمال شرق مدينة كركوك وهو موازي لحقلي كركوك وباي حسن وقد بدأ الانتاج فيه منذ اغسطس / أب ١٩٥٩ .

يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي (١٣) مليار برميل ، أي انه يشكل حوالي (١٢) من اجمالي الاحتياطي العراقي من النفط .

اما حقل شرق بغداد فيُعد من الحقول الواعدة ، ويأتي في الترتيب الخامس بقائمة أكبر حقول النفط في العراق، بحسب حجم الاحتياطي النفطي العراقيينظر خريطة (1) ، ويمتد الحقل بطول يزيد على 120 كيلومترًا، وعرض يتراوح بين 5 و7 كيلومترات، ويقع ضمن منطقة تمتد من شرق مدينة الصويرة إلى منطقة النباعي، مرورًا بشرق العاصمة بغداد. وتنقسم المناطق الجغرافية للحقل إلى 3 أجزاء رئيسة: الامتدادات الشمالية و تشمل منطقة النباعي، والجزء الشمالي الذي يضم مناطق سكنية في التاجي، والجزء الجنوبي الذي يقع جنوب نهر ديالى ، وتُعدّ هذه المناطق غنية بالمكامن النفطية التي تحتوي على تراكيب جيولوجية معقّدة، ما يجعل عمليات الاستخراج والتطوير أكثر تحديًا.

2. التوزيع الجغرافي لحقول نفط جنوب العراق:

يمكن توزيع حقول النفط في جنوب العراق على النحو الاتي(3):وكما توضحه خريطة (2)

1- **حقل الرميلة الشمالي :** عملاق الحقول العراقية ويمتد غرب مدينة البصرة متجهاً جنوباً حتى يدخل جزء جنوبي في دولة الكويت واكثر اباره في العراق ، وهو تاسع واعظم حقل نفطي عالمي وطبقاته تعتبر اجود انواع النفط ، يعود تاريخ استغلاله الى نوفمبر ١٩٧٥ ، وفي السبعينيات كانت اباره اقل من عشرين وقد بلغت الان ازيد من (٦٦٣) بئراً منتجة ، يتم استخراج نفطه من حقول الرميلة تحت اشراف شركة نفط الجنوب في البصرة ، وقد تعطل انتاج حقل الرميلة اثناء الحرب العراقية الايرانية.

2- **حقل مجنون النفطي :** وهو حقل عملاق بمحافظة البصرة وينتج مؤتاً حوالي مئة الف برميل يومياً مع ان طاقته الانتاجية لو طور قد تبلغ ستمائة الف برميل يومياً .

3- **حقل نهر عمر :** وهو بمحافظة البصرة ايضاً وله مكامن عديدة فير مطورة مازال انتاجه متواضعاً حيث بلغ حوالي الف برميل وقد تصل طاقته بعد تطوير حدود خمسمائة الف برميل يومياً .

4- **حقل غرب القرنة :** وهو من اكبر حقول النفط العراقية ، وهو بمحافظة البصرة ، ويمثل هذا الحقل الامتداد الشمالي حقل الرميلة الشمالي ، وبدأ الانتاج فيه سنة ١٩٧٣ ويعتقد انه يحتوي على

مخزون يقدر بـ (٢٤) مليار برميل على الاقل ، وينتج ثلاثمائة الف برميل يومياً ويمكن لو طور ان يصل الى حدود 700.000 (٧٠) سبعمائة الف برميل يومياً .

5- **حقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير** : وقد بدأ انتاجه ١٩٤٩ وينتج بحدود ٢٢٠ الف برميل يومياً وتم العمل به على مراحل من سنة ١٩٧٢ ويتم التصدير منه الى ميناء الفاو وحقل الطوبة، ويطلق على نفط البصرة الثقيل الآن .

6- **حقل الحلفاية :** يقع حقل الحلفاية العملاق الواقع قرب العمارة بمحافظة ميسان جنوب العراق وفيه اكثر من ٣,٨ مليار برميل من الاحتياطي النفطي و ويوجد في المحافظة نفسها حقل ابو غراب وحقل البزركان وقد بدأ الانتاج فيه ١٩٧٣ .

خريطة (1) توزيع الحقول النفطية في العراق لعام 2016-2020 م.

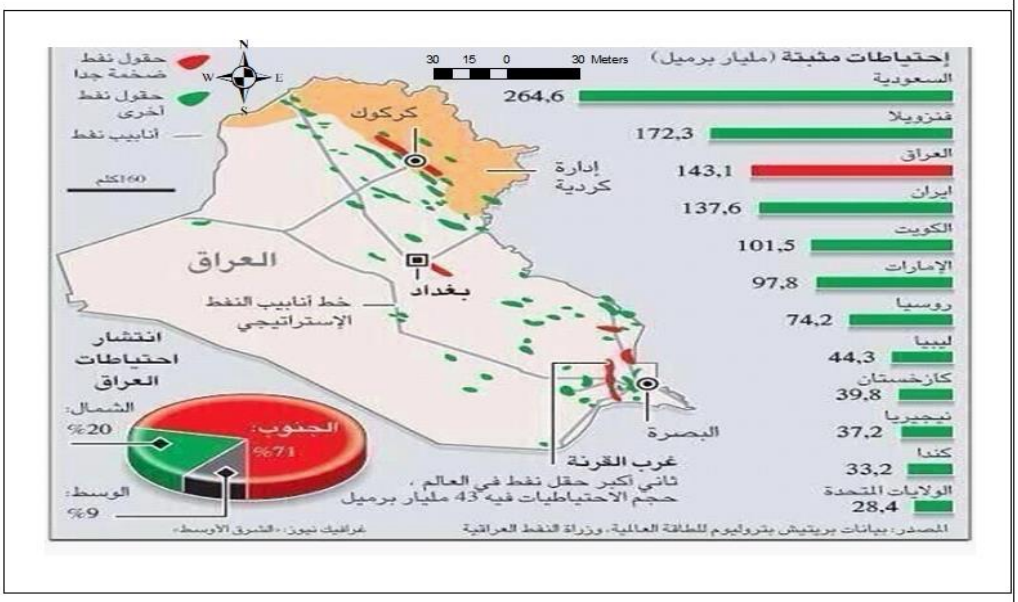

المصدر: وزارة النفط ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية،خريطة الحقول النفطية في العراق، لعام 2020م.

خريطة (2) توزيع حقول ومصافي النفط في العراق لعام 2020م.

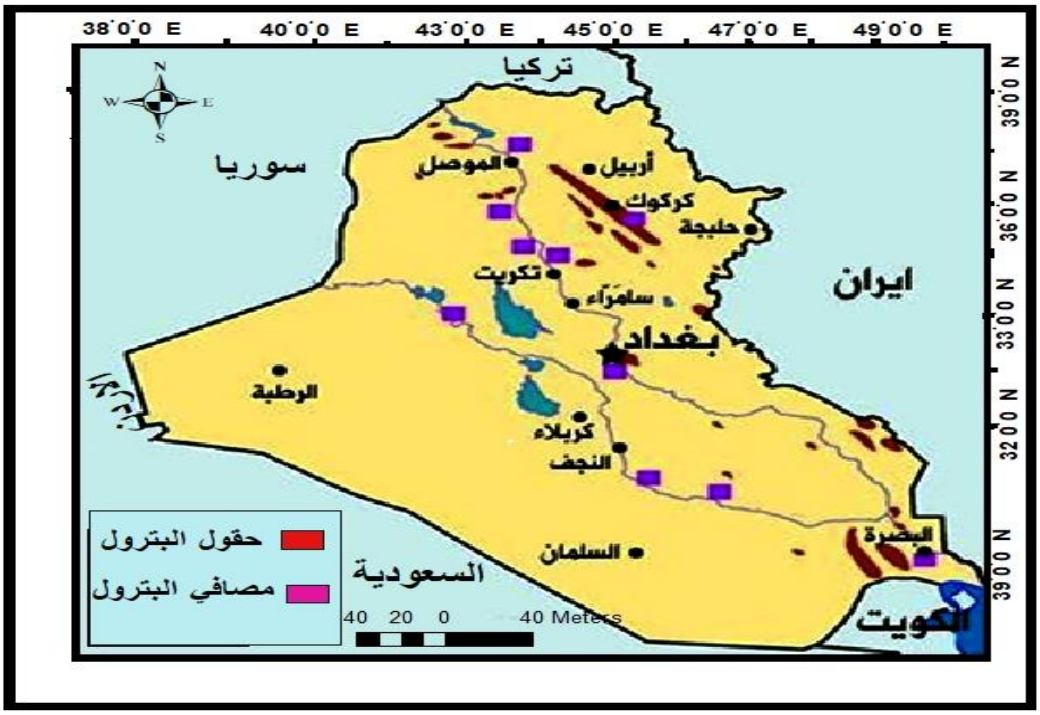

المصدر: وزارة النفط،شعبة نظم المعلومات الجغرافية ،خريطة الحقول النفطية الجنوبية، لعام 2020م

صورة (1) توضح انتاج حقل مجنون النفطي

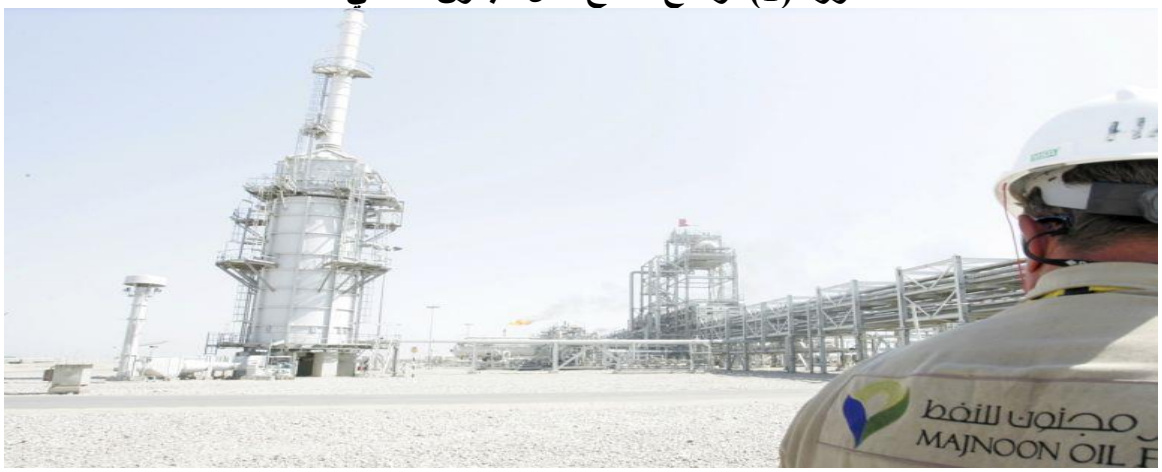

المصدر : الدراسة الميدانيةتموز،2020

المبحث الثاني
التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على ارتفاع وانخفاض اسعار النفط المنتج والمصدر من العراق

اولا : معدلات انتاج النفط الخام المنتج والمصدر من العراق

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة ، يمكن التنبؤ بالتغيرات في اسعار النفط واستراتيجيات التعامل معها لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة .ومن خلال التحليل الجغرافي و الخرائط الجغرافية يمكن توضيح اماكن تمركز حقول النفط الكبرى (كركوك،البصرة،الرميلة)، وتحديد خطوط الانابيب والموانئ الرئيسية مثل ميناء البصرة ، وكذلك يساعد في فهم التوزيع المكاني والجغرافي لمصادر الطاقة وتأثيرها على التضاريس في منطقة الدراسة ،فالخرائط السياسية توضح اوتظهر التقسيمات الادارية في محافظات العراق والتي تحتوي على مصادر نفطية مهمة اذ تبرز مناطق النزاع الاقتصادي والسياسي وعدم الاستقرار التي تؤثر على الانتاج(مثلا الحروب وسيطرت الشركات على بعض مناطق شمال وغرب العراق ، اما بالنسبة للخرائط الاقتصادية فتقوم بدراسة وتوضيح شبكات النقل والتكرير والتصدير حيث تظهر تطور البنية التحتية النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي. فالعلاقة بين التغيرات السياسية واسعار النفط في العراق تتمثل بعدم الاستقرار السياسي (كالحروب والاحتجاجات) وغيرها مما يؤدي الى توقف الانتاج اوتصدير النفط وفقدان الثقة الدولية بالاستثمار في قطاع النفط وارتفاع الاسعاربسبب انخفاض المعروض النفطي غير ان تحسن العلاقات الدولية مثل الاتفاقيات مع أوبك او الاستثمارات الاجنبية يمكن ان يؤدي الى زيادة الانتاج والتصدير وتحسين البنية التحتية وانخفاض نسبي في الاسعار بسبب زيادة العرض. اما بالنسبة للعلاقة بين التغيرات الاقتصادية واسعار النفط فنلاحظ ان الطلب العالمي يؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض الطلب ، كما حدث خلال جائحة كورونا، مما ادى الى هبوط حاد في الاسعار .فالتنمية الاقتصادية في العراق توضح كلما زادت قدرة العراق على التكرير محليا ، قل اعتماده على التصدير الخام ، فالبنية التحتية الضعيفة تؤدي الى فقد كميات كبيرة من النفط بسبب التهريب او التسرب. ان التنبؤ بأسعار وانخفاض انتاج النفط المنتج والمصدر والتي تاثرت بالصراعات والمخاطر الامنية التي تؤثر على تدفق وتحليل الاتجاهات الزمنية للطلب والعرض في مختلف المناطق(4).

ثانيا : معدلات انتاج النفط المنتج والمصدر لنفط الشمال الوسط ونفط الجنوب والحقول الشمالية والجنوبية للعراق للأعوام (2003 -2020م).

شهدت معدلات انتاج النفط بين عامي (2003-2020م) في العراق تطورا ملحوظا ، حيث ارتفعت من حوالي 1.3مليون برميل يوميا كان هذا الارتفاع فبي عام 2003م الى حوالي 4.1 مليون برميل يوميا في عام 2020م . ويرجع هذا النمو بشكل رئيسي الى الاستقرار النسبي في مناطق الجنوب ،حيث تتركز معظم الحقول النفطية الكبرى ،بالاضافة الى التحسينات في البنية التحتية وزيادة الاستثمارات الاجنبية .فنجد ان نفط الجنوب (البصرة) ونفط الشمال والوسط ونفط ميسان قد بلغ مجموع معدلات الانتاج الكلي للبترول حوالي (1536) لعام (2003م) لذلك تعتبر حقول مثل الرميلة ومجنون والزبير المصدر الرئيسي لإنتاج النفط في العراق حيث تقدر هذه المنطقة حوالي 70-80 % من اجمالي الانتاج الوطني . فمثلا ينتج حقل الرميلة حوالي ثلث الانتاج الوطني . بينما نجد ان عام 2004 قد بلغ مجموع انتاجه من نفط الشمال والوسط والجنوب ونفط ميسان حوالي 1995 برميل يوميا . اما بالنسبة لاعوام مابين (2005-2020) نجد ان المجموع الكلي من معدلات انتاج النفط قد تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض باسعار النفط ب (دولار) ، ففي عام 2020م نلاحظ ان الانتاج النفطي السنوي لكردستان قد بلغ (445000) برميل يوميا أي مايعاد حوالي 10% من الانتاج

الوطني . حيث تعتبر حقول الوسط المتمثلة بكركوك وصلاح الدين من اكبرالحقول النفطية في العراق . حيث تقدراحتياطات حقل كركوك بحوالي 10مليارات برميل ،مع ذلك شهدت هذه المنطقة تحديات سياسية واقتصادية وامنية أثرت على استقرا الانتاج .ويمكن ملاحظة جدول (1) وجدول (2) ، حيث شهدت تغيرات واضحة بين كميات الانتاج واسعار النفط وكيف اثر على الازمةالاقتصادية لا سيما عام (2003) وعام (2020م) فقد ظهر تاثير جائحة كورونا مما ادى الى هبوط حاد بأسعار النفط مما اثر على اقتصاد العراق لنفس العام.ينظر شكل (1) و(2)

جدول (1) معدلات انتاج النفط الخام المنتج لنفط الشمال والوسط والجنوب في العراق للأعوام (2003م- 2020م) .

السنة	انتاج النفط (الف ب/ي)				
	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط الجنوب (البصرة)	نفط ميسان	المجموع
2003	500	0	1036	0	1536
2004	426	0	1569	0	1995
2005	309	0	1544	0	1853
2006	269	0	1686	0	1955
2007	290	0	1746	0	2035
2008	577	0	1703	0	2281
***2009**	682	0	1665	0	2346
2010	650	0	1612	96	2359
2011	693	35	1824	100	2653
2012	632	130	2022	159	2942
2013	509	140	2102	228	2980
2014	246	150	2458	257	3110
2015	162	174	2827	319	3482
2016	408	196	3199	364	4167
2017	371	211	3245	401	4228
2018	235	201	3171	478	4277
2019	345	155	2974	627	4287
2020	295	119	2734	422	3671

المصدر :بالاعتماد على بيانات وزارة النفط ،قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة ،2003-2020 .

شكل (1)
معدلات انتاج النفط الخام لنفط الشمال والوسط والجنوب في العراق للاعوام (2003-2020)

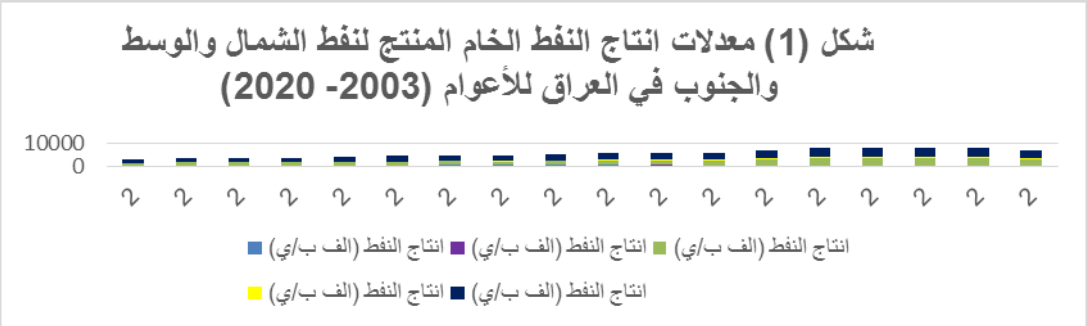

المصدر:بالاعتماد على جدول (1)

جدول (2) الانتاج النفطي لسنوي الاجمالي (بالمليون برميل يوميا) للمدة(2003-2020م) .

ت	السنة	الانتاج النفطي السنوي
-1	2003	1.325
-2	2004	1.995
-3	2005	1.816
-4	2006	1.900
-5	2007	2.089
-6	2008	2.375
-7	2009	2.391
-8	2010	2.399
-9	2011	2.626
-10	2012	2.983
-11	2013	3.055
-12	2014	3.370
-13	2015	4.055
-14	2016	4.452
-15	2017	4.466
-16	2018	4.623
-17	2019	4.720
-18	2020	4.088

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، قسم الاحصاءات السنوية لوزارة النفط، بيانات غير منشورة ،2003-2020

شكل(2) الانتاج النفطي لسنوي الاجمالي (بالمليون برميل يوميا) للمدة(2003-2020م)

المصدر: بالاعتماد على جدول (2)

اما بالنسبة لمعدلات تصدير النفط لحقول النفط الشمالية والجنوبية نجد ان صادرات النفط العراقي بين عامي (2003-2020م) نلاحظ من خلال جدول (3) والشكل (3)قد شهد تقلبات كبيرة في اسعار النفط كان نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية ،اضافتا الى التغيرات في الانتاج والتصدير من الحقول الشمالية والجنوبية مثلا نجد ان الحقول الجنوبية (البصرة وميناء جيهان التركي) تعتبر المصدر الرئيسي لصادرات العراق النفطية. فمن خلال ملاحظة البيانات نجد ان صادرات النفط في الحقول الشمالية قد تاثرت كثيرا بتقلبات سياسية وامنية واقتصادية عكس الحقول النفطية فان البيانات توضح ان العراق قد حقق زيادات ملحوظة في معدلات التصدير من الحقول الجنوبية خلال السنوات الاخيرة.

جدول (3) معدلات التصدير لحقول النفط الشمالية والجنوبية في العراق

السنة	النفط المصدر (ب/ي)		
	الحقول الشمالية	الحقول الجنوبية	التصدير الكلي
2003	181	818	999
2004	118	1420	1538
2005	44	1361	1405
2006	37	1468	1505
2007	118	1525	1643
2008	374	1476	1850
2009*	470	1436	1906
2010	413	1478	1890
2011	455	1711	2166
2012	373	2050	2423
2013	263	2127	2390
2014	61	2455	2516
2015	158	2847	3005
2016	20	3282	3302
2017	16	3293	3309
2018	11	3489	3500
2019	116	3411	3527
2020	98	2897	2995

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة النفط ،قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة ،2003-2020

شكل (3) معدلات التصدير لحقول النفط الشمالية والجنوبية في العراق

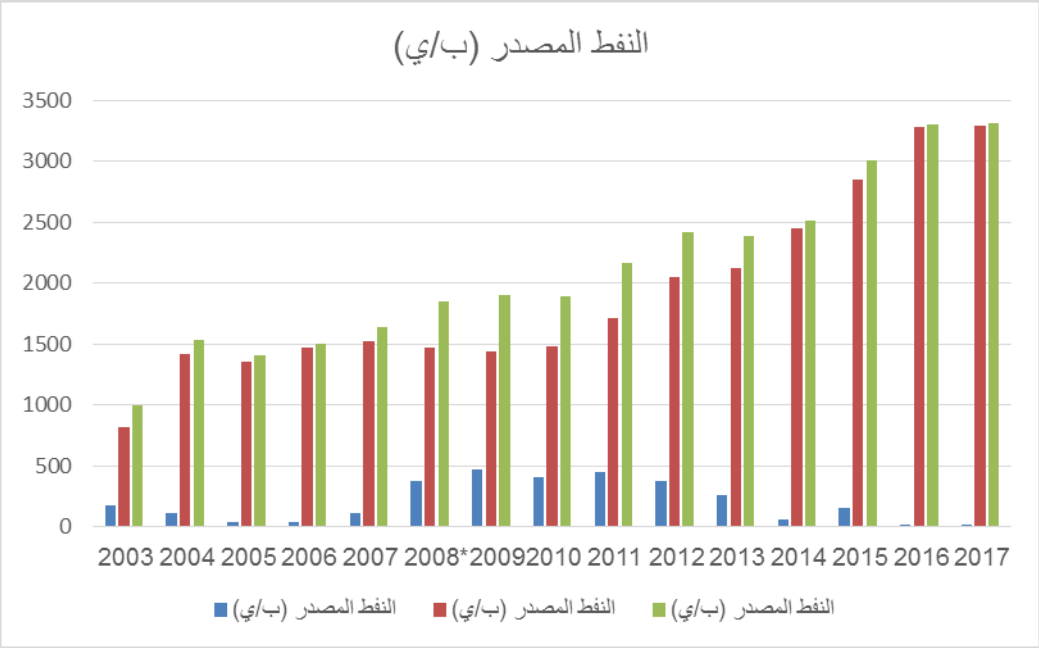

المصدر :بالاعتماد على جدول 3

المبحث الثالث

أولاً : الاثار والازمات الناتجة على انتاج النفط وتأثره بالواقع الاقتصادي والسياسي في العراق محليا وعالميا للمدة (2003-2020م):

1- تأثير النفط بالأزمات السياسية والاقتصادية للعراق محليا وعالميا:

يعد تأثير النفط العربي وتأثره في الازمات الاقتصادية والسياسية لنفط العراق في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وأيضا ان أزمات الطاقة الناجمة عن النقص في الامدادات النفطية بالنسبة للنفط العراقي بالإضافة الى تحميل الدول المصدرة للنفط ، وخصوصا الدول العربية منها ويرجع السبب في النقص الحاصل في هذه الدول العربية بحجة ان تلك البلدان تقوم بتحديد الانتاج النفطي لهذا السبب وبعد الخطر النفطي الذي فرضته الدول العربية على بعض الدول المصنعة فقد كان لأصحاب هذا الرأي من المدافعين عن المصالح الاقتصادية والسياسية ووجهات نظر الدول المصنعة فان هذا دفعهم الى الربط بين مسألة ارتفاع أسعار النفط والامدادات بحجة ان النقص في هذه الامدادات يعني نقص العرض في ظل الطلب يعني ارتفاع أسعار النفط في العراق من جهة والتأثير على معدلات النمو في تلك الدول المصنعة من جهة أخرى(5).

فيمكن توضيح بعض الإجراءات التي يتم اتخاذها هي كما يلي:

- ان اثر ازمة أسعار النفط العراقي وخطره على بقية الدول المصنعة كان فاشلا ولم يتكلل بالنجاح في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي والمحلي سواءا كان على مستوى التسويق والانتاج.
- تعتبر الدول الغربية الايعاز الى الشركات الاحتكارية المنتمية لها الى زيادة انتاجها من الدول الغير عربية أي ان النقص في الامدادات قد تقوم بإنجاح الدول العربية من خلال منعها عن الدول الرأسمالية المصنعة.

❖ يعتبر العرض على النفط العراقي وخاصة في الولايات المتحدة فان الهدف الأول للخطر النفطي العربي ، انما يمكن القول ان الخطر على النفط العربي لم يتسبب في الازمات الاقتصادية والسياسية عالميا او محليا أي في أوقات ازمة الامدادات النفطية لذلك فان زيادة العرض النفطي العراقي واثره على الازمات في الولايات المتحدة حتى في فترة سريان الخطر لم تكن على حساب المخزون النفطي فيها(6).

ثانيا: آثر علاقة الإيرادات النفطية ببعض المؤشرات الاقتصادية التنموية والسياسية لانخفاض وارتفاع أسعار النفط وانتاجه بعد ازمة كورونا لعام 2020م.

أولا: اثر انخفاض وارتفاع أسعار النفط وانتاجه قبل وبعد ازمة كورونا (2019) وما قبلها

يشهد سوق النفط تقلبات سعرية تبعا للعوامل الجيوسياسية ، والعرض والطلب ، والأوضاع الاقتصادية العالمية والسياسية في فترات معينة مثل عام 2018، حيث كانت الأسعار ترتفع بسبب تقليص بعض الدول الكبرى لإنتاج النفط (مثل تحالف أوبك بواسطة السعودية)في محاولة لدعم الأسعار ، وفي الوقت نفسه كان هناك تزايد في الطلب العالمي على النفط بفضل النمو الاقتصادي المستمر في معظم انحاء العالم ، بما في ذلك الصين والولايات المتحد. اما بالنسبة لانتاج النفط واسعاره واثره في الازمة الاقتصادية والسياسية لعام 2020م و من خلال التوزيع الجغرافي للإنتاج حقول النفط من الجنوب الى الشمال،حيث يؤثر الإنتاج في بعض الحقول الرئيسية بسبب تخفيضات أوبك وكذلك بسبب الظروف الأمنية والصحية التي رافقت ازمة كورونا(7). راجع خريطة(2)

ثانيا :اهم الايرادات والمؤشرات الاقتصادية والسياسية والتنموية وتأثيراتها على انتاج النفط واسعاره لعام 2014- 2021م .

تعد الإيرادات النفطية وصادراتها الشهرية من اهم المؤشرات الاقتصادية والتنموية المهمة لمعرفة التقلبات الاقتصادية للبلد حيث نلاحظ انها تشهد تقلبات حادة في أسعارها فهبوط الأسعار في أواخر (2016) وظهور المتوقع منها واثره في التنمية الاقتصادية والسياسية ، اما في أوائل(2018) قد شهد العراق انخفاض في ايراداته النفطية مما اضطرت الحكومة الاتحادية في الإسراع لتقليص حجم النفقات المالية والاقتصادية لأسعار النفط المقررة ،ونلاحظ في كثير من الأحيان الانتقال والتقلب في الإيرادات النفطية الى الاقتصاد الغير نفطي في السياسة المالية، وهو ما يعني ان الإدارة السليمة كما نرى في العديد من الدول المصدرة للنفط فنلاحظ ان سعر النفط الذي يحتاجه العراق من اجل مطابقة عائدات النفط للأنفاق الحكومي المخطط له أي سعر التعادل المالي قد زاد في السنوات الأخيرة بعد ازمة كورونا لعام 2019م أي بدا الارتفاع في عام 2021م واقترابه من أسعار الأسواق النفطية مما زاد من هشاشته امام انخفاض أسعار النفط ، فيمكن القول ان الحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل البنك المركزي لدعم العملة الوطنية وان استخدام مثل هذه الموارد المهمة المحتملة للمساعدة في دعم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية ولكن قدرة العر اق على القيام بذلك تكون محدودة نسبيا بناءا على بيانات 2020م حيث كانت احتياطات البنك المركزي العراقي اقل من عائدات النفط في نفس العام ويرجع السبب في ذلك الى فيروس كورونا الذي اثر كثيرا على الازمة الاقتصادية والسياسية في العراق مما دفع الدول الى رفع قيمة الإيرادات المالية (8) . ويوضح الجدول (4) والشكل (4) المتوقع من انتاج النفط وايراداته الاقتصادية في العراق.

جدول (4) المتوقع من انتاج النفط وايراداته الاقتصادية للمدة من (2016-2021 م) .

	2016	2018	2019	2020	2021
	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
انتاج النفط (مليون ب/ي)	74،3	15،4	66،4	16،5	70،5
صادرات النفط (مليون ب/ي)	50،3	45،3	85،3	30،4	75،4
أسعار تصديرالنفط العراقي (دولار /ب)	6،97	3،93	4،90	7،88	5،87
الإيرادات النفطية	6،43	43،4	5،42	2،42	7،41

المصدر: صندوق النقد الدولي ، 30 ابريل 2018م ،العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2016-2021م ،ص32.

شكل (4)المتوقع من انتاج النفط وايراداته الاقتصادية للمدة من (2016-2021)

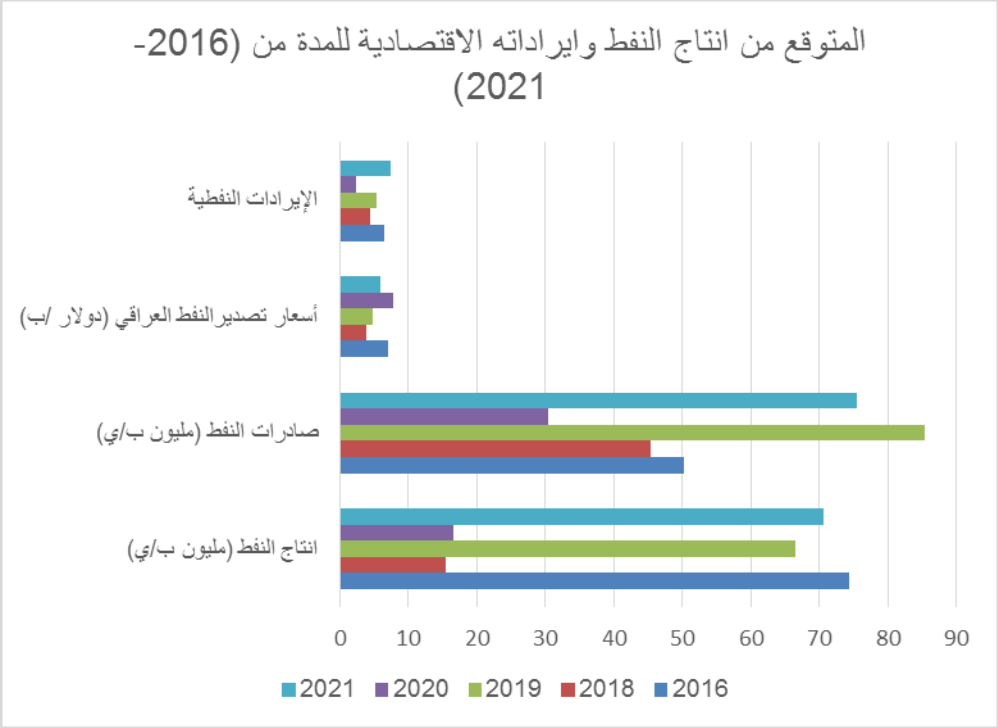

المصدر:بالاعتماد على جدول (4)

ثالثا: التغيرات في كمية وإنتاج النفط واثره على الازمة الاقتصادية واثره على مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق لعام 2020م.

من الممكن في عام 2020م،ان تظهر خرائط توضح الازمات الاقتصادية والسياسية وتؤثر على الازمة الاقتصادية والتي قد تنجم عن التغيرات في انتاج وأسعار النفط، فنجد ان في عقد الاربعينيات والخمسينات كان ينظر للتنمية الاقتصادية: على انها ارتفاع مستوى دخل الافراد ،الا انها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وكانت أيضا في نظر بعض الباحثين الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد

فيها الدخل القومي المتوسط للفرد فضلا عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم الزراعي الصناعي والاجتماعي وغيرها ،اما في عقد الستينات نجد انها تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي ، اذ يكون اعلى من معدل زيادة السكان ،فنجد بعد ان صاحب ارتفاع النمو الاقتصادي وازدهاره سياسيا فقد نتج عنه ارتفاع اعداد الفقراء ارتفاع نسبة البطالة ، فقد تم إعادة النظر في تعريف (مفهوم التنمية) في منتصف السبعينيات لتصبح عبارة عن عملية تخفيض او القضاء على اعداد البطالة وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي في العراق.فبالنسبة للتغيرات في كمية وإنتاج النفط نلاحظ تراجع الإنتاج في أسعار النفط فنجد بعض الدول الكبرى والمنتجة لنفط قد تواجه تراجعا ملحوظا مثل السعودية وروسيا ،وتحديات في الحفاظ على مستويات انتاجها بسبب انخفاظ الاحتياطات او القيود البيئية(9).

امامن ناحية التقلبات في الأسعار نجد زيادة الطلب العالمي على النفط او تقليص الإنتاج من بعض الدول المصدرة قد يؤدي الى تقلبات حادة في الأسعار ،كما ان قرارات أوبك قد تلعب دورا كبيرا في هذه التغيرات فنجد ان احد الحلول لمعالجة هذه المشكلة التحول نحو الطاقة المتجددة فبعض الدول بدأت في التحول نحو الطاقة المتجددة (10) ،مما قد يقلل من الاعتماد على النفط ويؤثر على الطلب عليه. أما بالنسبة للتغيرات واثرها على الازمة الاقتصادية في العراق نلاحظ انه مع التزايد على الطلب العالمي على الطاقة او قلة الإنتاج ،يمكن ان يؤدي ذلك الى زيادة الأسعار ، مما يرفع تكاليف الإنتاج والنقل في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والزراعية والصناعية وهذا يؤدي الى تضخم الإنتاج وخاصةالدول المستوردة للنفط العراقي ،اما من ناحية تأثيره على الازمة الاقتصادية في الدول المنتجة نجد على الرغم من ان الدول المنتجة للنفط قد تستفيد في البداية من ارتفاع الأسعار الا ان التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي يمكن ان يؤثر سلبا على الإيرادات النفطية مع تقليل الطلب العالمي ،اما بالنسبة للركود الاقتصادي فان زيادة أسعار النفط قد تؤدي الى تقليص الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ،مما يساهم في زيادة معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي، فالدول المستوردة للنفط مثل الهند والصين نجد انها تواجه مشاكل في ارتفاع الأسعار أما الدول الكبرى المنتجة مثل السعودية وروسيا،قد ترى تذبذبا في الإيرادات بسبب تقلبات الأسعار اما المناطق المهددة بالتحول في مجال الطاقة فنجد الدول التي تعتمد على على النفط قد تواجه تحديات اقتصادية وسياسية اذا انتقل السوق العالمي نحو الطاقة المتجددة بشكل اسرع من المتوقع ،مثل منظمة الطاقة الدولية(iEA) (11).

نتائج ومقترحات البحث

النتائج:

1- يشكل النفط اكثر من 90% من ايرادات العراق جعله عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية.

2- تذبذب اسعار النفط العالمية الاقتصادية والذي اثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي السياسي في العراق ونلاحظ ان الاعوام (2008 ،2011،2014) قد شهدت ارتفاع في اسعار النفط مما وفر فوائض مالية مؤقتة اما الاعوام (2009،2014،2020)قد شهدت انخفاضات ادت الى عجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة الاقتراض وتأخير المشاريع .

3- التغيرات في الانتاج النفطي العراقي اثر بالوعي الامني والسياسي وخاصة بعد عام 2003م حيث تمثلت بزيادة الانتاج تدريجيا وبدعم من الاستثمارات الاجنبية بالاضاف الى تراجع فترات العنف في العراق وخاصة مابين (2014-2017م).،مع تراجع واضح لعام 2020 ،بسب احداث جائحة كورونا

4- ظهور ازمات اقتصادية تغذت من الازمات السياسية وبالعكس ادى الى انخفاض اسعار النفط مما تسبب في زيادة السخط الشعبي نتيجة ضعف الخدمات وكلك ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد التوظيف الحكومي لمواجهة البطالة وغيرها.

المقترحات

1- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط مثل تنمية الزراعة والصناعة والسياحة بالاضافة الى دعم القطاعات الخاصة والمشاريع الصغيرة.

2- انشاء صندق نقدي سيادي لتجميع فوائض النفط واستخدامها في اوقات الازمات على قرار دول مثل النرويج والسعودية.

3- القيام بتبني اصلاحات مالية وهيكلية تحسن كفاءة الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد وتحديث النظام الضريبي.

4- معالجة الانقسامات السياسية وبناء مؤسسات قوية ومحايدة كذلك العمل على تبني سياسات نفطية متوازنة من خلال التنسيق مع منظمة اوبك لتحقيق استقرار الاسعار واستثمار في البنية التحتية للطاقة وزيادة التكرير محليا.

هوامش البحث:

1. السماك ،محمد أزهر سعيد ، واخرون، جغرافية النفط والطاقة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق ، بغداد ، 1981 ، ص64 .
2. مهدي ،حيدر ،أنخفاض أسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثير على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد الخامس ، العدد (1)، 2015م، ص3-ص5.
3. السماك، محمد ازهر، المصدر السابق، ص58.
4. الحميدي،اركان ريسان عباس، التباين المكاني لتوزيع مصافي النفط الصغيرة واثرها في التنمية الصناعية في العراق ،(اطروحة دكتوراه)،غير منشورة ،كليةالاداب ،جامعة بغداد،2014م،ص35.
5. المصدر نفسه،ص36
6. يعقوب ،سليمان ، النفط العربي والنظام الاقتصادي الدولي، دار صامد للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان، بيروت،1984م،ص107- ص108.
7. حسن،باسمة كزار، الاثار السلبية لانهيار اسعار النفط على الاقتصاد العراقي في عام 2020م،مركز دراسات البصرة والخليج العربي،2021 ،ص76
8. المصدر نفسة ،ص 77
9. داود، تغريد داود سلمان، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي ، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ،المجلد 24العدد(4)،زارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بابل ،2016م،ص1034.
10. مهدي ،حيدر ،مصدر سابق ،ص7.
11. السباهي ،مضر منعم، و حميد،ثامر ،دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، كانون الاول ،2012م،المشروع ممول من منظمة (inter newws)،ص3.

Abstract:
This research lies in identifying the relationship between changes in the amount of oil production and prices and their direct and indirect impact on the economic and political crisis in Iraq that show the geographical distribution of the southern and northern oil fields of oil production and its impact on regional development and economic imbalance in the governorates of Iraq for the period (2003-2020) and studying them cartographically, as the Iraqi state depends heavily on oil revenues, where oil constitutes more than 90% of the general budget. Since 2003, Iraq has witnessed sharp fluctuations in oil prices, which has clearly reflected on the economic and political performance, which caused crises in financing projects and services, as well as led to the deterioration of infrastructure and the escalation of unemployment and poverty rates, especially in the regions
Keywords: Oil prices, oil production, revenues, economic and political changes